

السياسة الفرنسية في الخليج بين المصالح والمبادئ



إسماعيل نعمان تلجي

«

يمكن القول إن السياسة الفرنسية تجاه منطقة الخليج مرتبطة بعوامل عدة مثل رغبة قوى مثل روسيا والصين وبريطانيا في ملء الفراغ القوة العالمية السلطة بعد انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة، ومساعي دول الخليج في البحث عن زيادة شركائها، والإمكانيات الاقتصادية الخليجية.

“

تعد فرنسا إحدى الدول التي أقامت معها دول الخليج شراكات سياسية وعسكرية واقتصادية. ولو نظرنا إلى المراحل التاريخية، سنرى أنه إلى جانب بريطانيا والولايات المتحدة فإن الدول الخليجية أقامت أيضا علاقات قوية مع دول غربية مثل فرنسا فيما يتعلق بالضمان الأمني والعلاقات الاستراتيجية. وفي هذا السياق، بدأت دول الخليج منذ التسعينيات بتوقيع اتفاقيات سياسية وعسكرية مع

فرنسا، كما اتخذت خطوات لإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات في مجال التعاون الدفاعي. واتبعت فرنسا سياسة أكثر قربا تجاه دول الخليج لاسيما بعد الانتفاضات الشعبية العربية التي جرت عام 2011، حيث كثفت فرنسا علاقاتها السياسية والعسكرية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. وفي الوقت الذي برزت فيه السياسات المشتركة المتبعة تجاه التحركات الشعبية العربية كعامل حاسم في العلاقات الثنائية التي اكتسبت زخما مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، برز التعاون الاقتصادي والدفاعي كمحور رئيسي في العلاقات مع قطر.

وفي هذا السياق، كثّف رجال الدولة في فرنسا اتصالاتهم مع منطقة الخليج، في الوقت الذي بذل فيه زعماء دول الخليج جهودا حثيثة لتعزيز العلاقات مع فرنسا. فقد أجرى آخر ثلاثة رؤساء لفرنسا، نيكولا ساركوزي وفرانسوا أولاند وإيمانويل ماكرون، عددا من الزيارات إلى دول الخليج وبذلوا جهودا لإقامة شبكة واسعة من



العلاقات، من التعاون في المجال النووي إلى شراكات الصناعات الدفاعية ومن الاتفاقيات في مجال التعليم والثقافة إلى التعاون في مجال الطاقة. ومن بين المواقف اللافتة للنظر لفرنسا خلال هذه المرحلة، أنها لم تتخذ أي موقف تدخل في ما يتعلق بأسلوب الإدارة أو مشاكل حقوق الإنسان في دول الخليج. لذلك، يمكن القول إن الدافع الرئيسي في موقف فرنسا من منطقة الخليج هو الاقتصاد، أما التشجيع على القيم الديمقراطية في المنطقة فلم يكن على جدول الأعمال في التوجه الفرنسي في هذا الإطار.

الدور الفرنسي في السياسات الخليجية

يمكن الإشارة إلى أن هناك أكثر من سبب وراء الخطوات التي اتخذتها فرنسا لتعزيز علاقاتها مع دول

الخليج في الآونة الأخيرة. أول هذه الأسباب، هو حاجة دول الخليج إلى تنويع شركائها، مع إعلان الولايات المتحدة بأنها ستقلص وجودها السياسي والعسكري في الشرق الأوسط. حيث ترى دول الخليج أن الولايات المتحدة قلّصت من مشاركتها في السياسة الإقليمية، من خلال انتقال الحكم في أفغانستان إلى طالبان. لذلك، ساهم هذا الوضع في تسريع مساعي دول الخليج للبحث عن شركاء سياسيين وعسكريين واقتصاديين جدد.

وفي هذا الصدد، ظهرت روسيا والصين والجهات الفاعلة الدولية الأخرى في المقدمة، كما برزت بريطانيا وفرنسا كقوى بديلة في أوروبا. حيث أن الاتفاقيات الموقعة بين روسيا والسعودية، وجولة وزير الخارجية الروسي إلى دول الخليج، إضافة إلى العلاقات السياسية والاقتصادية

والتجارية المختلفة للصين مع السعودية والإمارات، كانت بمثابة تصورات لسياسات محتملة في المنطقة لمرحلة ما بعد الولايات المتحدة. كما جرى عدد من الزيارات من دول الخليج إلى بريطانيا وفرنسا وزيارات من هذين البلدين إلى منطقة الخليج. وتناولت الاجتماعات التي جرت بين السعودية والإمارات مع بريطانيا وفرنسا القضايا السياسية والعسكرية في مناطق مثل تونس وليبيا وسوريا وأفغانستان، بينما كانت زيادة الاستثمارات في بريطانيا وفرنسا على جدول الأعمال.

هناك مسألة بارزة أخرى في سياسة فرنسا تجاه الخليج تتعلق بحاجة دول الخليج لزيادة شراكاتها السياسية والعسكرية بشكل مباشر. كما أن دخول بريطانيا بعد مرحلة بريكست في علاقات سياسية وعسكرية واقتصادية متعددة الأبعاد مع دول الخليج، دفع فرنسا إلى اتباع سياسة وفق هذا النهج. في الحقيقة كانت الحلقة الأخيرة لهذه السياسة هي الزيارة لمدة يومين التي أجراها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الإمارات وقطر والسعودية في مطلع ديسمبر/ كانون الأول 2021. وبذلك وبالإضافة إلى اتصالاته مع قطر والإمارات، أضيف اسم ماكرون إلى قائمة زعماء الدول الذين التقوا ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، بعد نحو ثلاث سنوات من مقتل خاشقجي في عام 2018. لذلك، ساهمت هذه الزيارة والسياسة التي اتبعتها فرنسا تجاه الخليج، في جهود الشرعية السياسية والدولية التي يسعى إليها



التعاون الفرنسي الخليجي في مجال الصناعات الدفاعية

تمثل الصناعات الدفاعية القطاع الأبرز في التعاون الاقتصادي الفرنسي مع دول الخليج. حتى أن المملكة العربية السعودية كانت أكبر مستورد للمعدات العسكرية الفرنسية خلال العام 2020. ويبدل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون جهودا كبيرة لضمان استمرار هذا الوضع على ما هو عليه. ويعتبر التعاون في مجال الصناعات الدفاعية محور الزيارات التي يجريها ماكرون إلى دول الخليج. وعقب الجولة الخليجية التي أجراها ماكرون للإمارات وقطر والسعودية، ولاسيما عقب اجتماع ولي عهد أبوظبي الأمير محمد بن زايد وماكرون، تم الإعلان أن الإمارات العربية المتحدة عقدت اتفاقية مع فرنسا بقيمة 17 مليار يورو، لشراء 80 طائرة حربية فرنسية من طراز رافال، و12 مروحية إيرباص كاراكال، وأنظمة صواريخ جو - جو. وبموجب هذه الاتفاقية، ضمنت فرنسا سلسلة التوريد والإنتاج لشركة داسو للطيران، وهي الشركة المصنعة لطائرات رافال، لمدة لا تقل عن 10 سنوات، مع إتاحة إمكانية توظيف ما لا يقل عن 7 آلاف شخص. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن علاقات فرنسا مع الخليج بشكل عام وزيارة ماكرون الأخيرة بشكل خاص مرتبطة بهدف لباريس بأن تصبح مورد المعدات العسكرية للخليج وأن تنجح في توظيف هذه المرحلة في تقوية الاقتصاد الفرنسي. من ناحية أخرى، يشار إلى أن الاتفاقية لها أيضا

محمد بن سلمان. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن هناك أولويات مختلفة لفرنسا في سياستها الخليجية تجاه السعودية والإمارات وقطر، لكنها تسعى للحفاظ على علاقات إيجابية مع كل من هذه الدول.

وبالتوازي مع هذه الأولويات، نرى أيضا أن فرنسا تدخل في مجالات تعاون مع دول الخليج في نطاق منافستها مع الفاعلين الإقليميين. وفي هذا الإطار، فإن فرنسا التي تظهر موقفا عدوانيا تجاه تركيا بذلت جهدا للدخول في شراكات مع السعودية والإمارات. حتى أن فرنسا التي تتبع سياسة مخالفة لتركيا في قضايا مثل شرق المتوسط وليبيا وسوريا، تحاول جذب هذه الدول إلى جانبها في هذه القضايا. وإضافة إلى ذلك، يمكن القول إن هناك نقطة هامة في السياسة الفرنسية تجاه الخليج والزيارات الأخيرة إلى دول الخليج، وهي الإمكانيات الاقتصادية للمنطقة. حيث تقيم فرنسا شراكات مختلفة مع دول الخليج بما يتماشى مع هذه السياسات مثل معرض أكسبو 2020 الذي نظم في دبي والمشاريع التي أعلنتها السعودية في الفترة الأخيرة وسياسات قطر التي تعطي أولوية للتنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، يمكن القول إن السياسة الفرنسية تجاه منطقة الخليج مرتبطة بعوامل عدة مثل رغبة قوى مثل روسيا والصين وإنجلترا في ملء فراغ السلطة بعد انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة، ومساعي دول الخليج في البحث عن زيادة شركائها، الإمكانيات الاقتصادية الخليجية.

أهمية استراتيجية بالنسبة للإمارات العربية المتحدة. ومن الأسباب التي دفعت أبوظبي لبذل جهود من أجل تنويع شراكاتها هو أن الطائرات الحربية من طراز أف-35 التي ستستوردها الإمارات من الولايات المتحدة قد تدخل في طريق مسدود بسبب الخلافات بين الولايات المتحدة والإمارات حول الصين. وفي هذا السياق، فإن العلاقات التي أقامتها دول الخليج مع فرنسا والسياسة الفرنسية في الخليج، تحمل في طياتها احتمالية أن تكون موضع توتر في العلاقات التي ستقام مع الولايات المتحدة في فترة جو بايدن. وعند تقييم هذه النقطة في سياق التطورات العالمية والإقليمية، يمكن القول إن العلاقات بين فرنسا والدول الخليجية ستتطور بشكل أكثر إيجابية في الفترة المقبلة. وفي هذه المرحلة، من الأهمية البالغة أن تتوقف دول الخليج عن اعتبار فرنسا مجرد مورد لمنتجات الصناعات الدفاعية أو دولة يتم فيها الاستثمار المباشر. وفي النتيجة، يجب على هذه الدول أن تطالب فرنسا بنقل تكنولوجياتها للخليج خلال مرحلة قطاعات أخرى غير موارد الطاقة، والتأكيد على ضرورة أن تقوم باريس باستثمارات مباشرة في مشاريع بمنطقة الخليج. وخلاف ذلك، فإن صيغة العلاقات الفرنسية الخليجية ستبقى لصالح فرنسا فقط، أكثر من أن تحقق الربح المتبادل للطرفين. ■

إسماعيل نعمان تلجي: أكاديمي من تركيا، أستاذ مشارك دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة صفاريا، نائب رئيس مركز أورسام.